المعرب والمبني من الأفعال

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَا(١)

٢٠ ـ مِنْ نونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ وَمِنْ نونِ إناثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ(٢)

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء، شَرَعَ في بيان المعرب والمبنيِّ من الأفعال، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعرابَ أَصْلٌ في الأسماء فَرْعٌ في الأفعال(٣)، فالأصل في

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف، و«أمر» مضاف إليه «ومضي» يُقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف التي فيه للتثنية، وهي نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضي» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل «وأعربوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام، أي: إن عري الفعل المضارع من النون أعرب، وعري من باب رضي بمعنى خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عرواً ـ مثل سما يسمو سمواً ـ إذا نزل به، ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

(٢) «من نون» جار ومجرور متعلق بعري، ونون مضاف، و«توكيد» مضاف إليه، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف، و«إناث» مضاف إليه «كيرعن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وتقديره: وذلك كائن كيرعن «من» اسم موصول مفعول به ليرعن، باعتباره فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبني على السكون في محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلاً «فتن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب، فإن ما كان منها معربًا لا يسأل عن علَّة إعرابه؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علَّته، وما جاء منها مبنيًّا يُسأل عن علَّة بنائه، وقد تقدَّم للناظم والشارح بيان علَّة بناء الاسم وأنها مشابهته للحرف؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضًا البناء، فإن ما جاء منها مبنيًّا لا يُسأل عن علَّة بنائه، وإنما يُسأل عن علَّة إعراب ما أعرب منه، وهو المضارع.

وعلَّة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كلَّ واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم، فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد؛ فإنك لو رفعت زيدًا لكان فاعلاً، وصار المراد نفي إحسانه، ولو =

الفعل البناء عندَهم[1]، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأولُ هو الصحيحُ، ونَقَلَ ضياءُ الدِّين بن العِلْج في «البسيط» أن بعض النحويِّين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فَرْعٌ في الأسماء.

والمبنيُّ من الأفعال ضربان:

(أحدهما) ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح[٢]، نحو: «ضَرَبَ وانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكَّن.

(والثاني) ما اخْتُلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: «اضْرِبْ» وهو مبني عند البصريين، ومُعْرَب عند الكوفيين[٣].

= نصبته لكان مفعولاً به، وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافًا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه.

وأما المعاني التي تتوارد على الفعل، فمثل النهي عن الفعلين جميعًا، أو عن الأول منهما وحده، أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تُعْنَ بالجَفاء وتمدح عمرًا، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيًّا عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرًا، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفًا غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك مَنهيٌّ عن الجَفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية، وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيَّهما منفردًا جاز.

(1) صرح بذلك ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٥١.
وعُلِّلَ بأن الفعل لا تعرضُ لهُ معانٍ مختلفةٌ يحتاج معها إلى التمييز بينها.

(٢) بني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة مع أن الأصل في البناء السكون؛ لأنه أشبه الفعلَ المضارع المعرب في وقوعه خبرًا وصفة وصلة وحالاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة؛ لأنها أخفُّ الحركات، فقصدوا أن تتعادل خِفَّتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركَّبًا؛ لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.

(٣) عندهم أن نحو: «اضْرِبْ» مجزوم بلام الأمر مقدَّرة، وأصله: لِتَضْرِبْ، فحُذفت اللام تخفيفًا، فصار «تَضْرِبْ» ثم حُذف حرف المضارعة قصدًا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، وهو الضاد، فصار «اضْرِبْ»، وفي هذا من التكلُّف ما ليس يخفى.

والمعرب من الأفعال هو المضارع[١]، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ، أو نونُ الإناثِ، فمثال نون التوكيد المباشرة: «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعلُ معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة[٢]، فإن لم تتصل به لَمْ يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو: «هَلْ تَضْرِبانِّ»، وأصله: هل تَضْرِبانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات، فحذفت الأولى ـ وهي نون الرفع ـ كراهَةَ توالي الأمثال، فصار «هل تَضرِبانِّ»[٣].

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التَّوكيد واوُ جمعٍ، أو ياء مخاطبةٍ، نحو: «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون؟» و«هل تَضْرِبِنَّ يا هند؟» وأصل «تضربُنَّ»: تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربونَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك «تَضْرِبِنَّ» أصلُه: تضربينَنَّ، ففُعل به ما فعل بتضربونَنَّ.

---

(١) والمضارعَةُ: المشابَهَةُ.

وقال الأشموني: وأعربوا مضارعاً: بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص، وقَبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد. «حاشيته» ١/ ١١٣ ـ ١١٤.

وقال ١/ ١١٥: والمضارع يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَهُ.

وينظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤، و«البهجة» ص٤٦.

(٢) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظًا بها كما في مثال الشارح، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر، وهو الأضبط بن قريع:

لاَ تُـهِـيـنَ الـفـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أنْ تَـر   كَـعَ يَـومًـا والـدَّهـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ

فإن أصل قوله: «لا تهينَ» لا تهينَنْ، بنونين، أولاهما لام الكلمة، والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحُذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًا على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول: لا تُهِن، بحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين، وهما الياء وآخر الفعل، ثم بكسر آخر الفعل تخلصًا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يُعتد بها، إذ هي غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يحذف الياء، علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينويها.

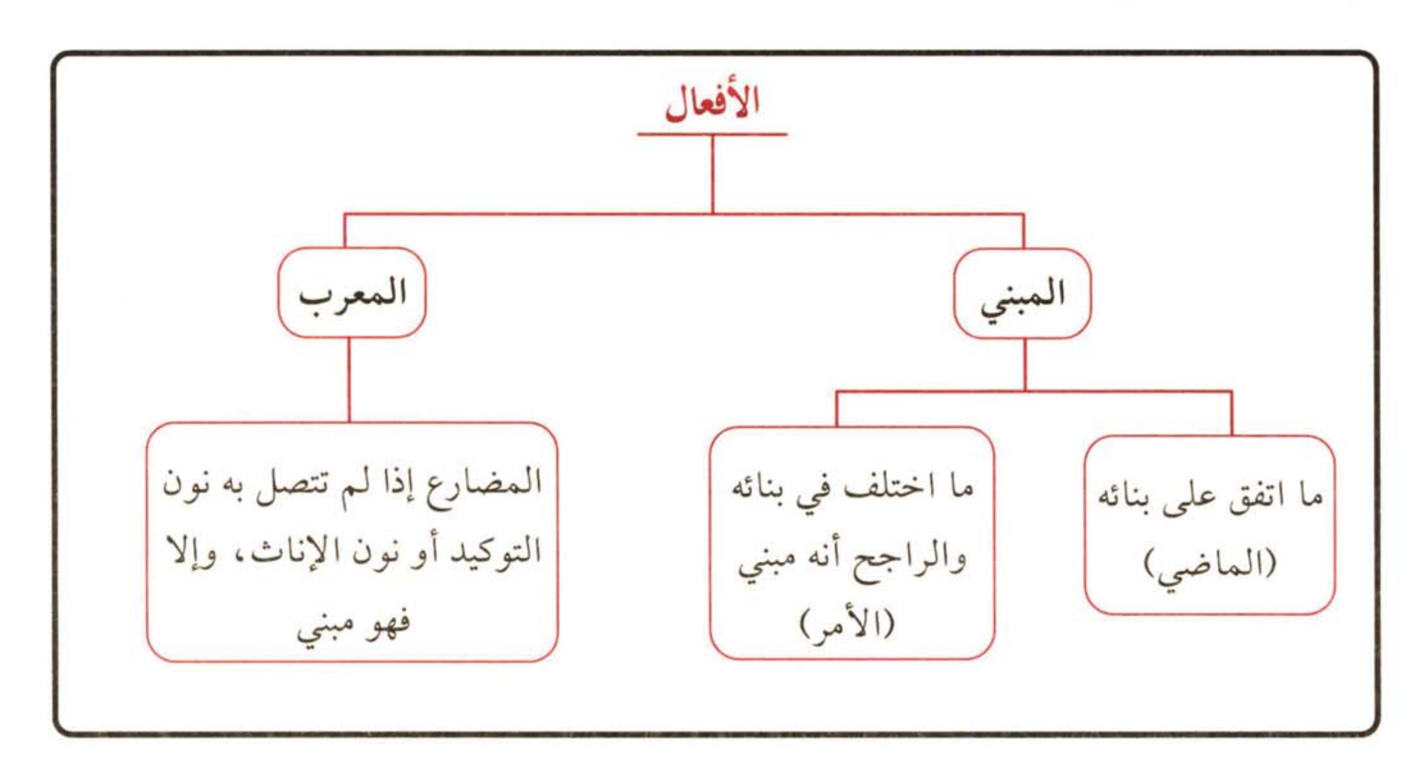
(٣) أي: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقًا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند للواحد في اللفظ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة، فلو لم تُكسر النون في المثنى، التبس المسند للاثنين في اللفظ بالمسند إلى المفرد.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعاً إن عريا، من نون توكيد مباشر» فشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًّا.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنَى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو: «هَلْ تضربَنَّ يا زَيدُ» فإن لم تباشره أُعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم: أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث: «الهنداتُ يَضْرِبْنَ» والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون، ونقل المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث. وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عُصفور في «شرح الإيضاح»[١].



(١) ممن قال بإعرابه السهيليُّ وابن درستويه وابن طلحة. ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه؛ فتقول في نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: يرضعن: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه.